الصحافة الهندية

في البلاد الانكليزية امير هندي اسمهُ متراوهو من الكتَّاب المعدودين باللغة الانكليزيَّة كما انهُ من كبار الكتَّاب بالمتيو . وقد قرأنا لهُ الآن مقالة في مجلَّة القرن التاسع عشر الانكليزية عن الصحافة الهندية ذكر فيها منشأها والاطوار التي تقلَّبت عليها . وممَّا قالهُ في منشإها ان ملوك الهند كانوا يعوّلون على اخبار عمَّالهم التي كانت ترسل اليهم بالاضطراد من بلاد الهند نفسها ومن البلدان الاجنبيَّة . ثم لما استولى المغول على البلاد نظموا ديوانًا خاصًّا بجمع الاخبار وتدوينها وكان في كل ولاية مدوّن للاخبار وقد جرى الانكليز مجراهم عند اول دخولهم البلاد . وادخل البرتغاليون الطباعة الى غوى من بلاد الهند في القرن السادس عشر وكان في بمباي مطبعة سنة ١٦٧٤ وفي مدراس مطبعة سنة ١٧٢٢ وانشأت الحكومة مطبعة في كلكتا سنة ١٧٧٩ وأنشئت فيها اول جريدة انكليزيَّة سنة ١٧٨٠

واسهب الكاتب في وصف الجرائد الانكليزية في بلاد الهند . والظاهر انها كانت دائمًا ناقمة على الحكومة تقوم بالطعن على رجالها حتى ضاقت الحكومة بها ذرعًا وسنَّت لها القوانين الصارمة ثم الغتها ثم اعادتها ثم الغتها . ولا نرى فائدة من مجاراته في تتبُّع تاريخ الصحافة الهنديَّة الانكليزيَّة فنجتزي بما ذكر ونتقدم الى تلخيص ما قالهُ عن الصحافة الهندية بالذات اي عن الصحف التي نشرت بلغات الهنود انفسهم

قال الكاتب ان مجلس المديرين في بلاد الهند ارتأى سنة ١٧٩٨ ان يعضد نشر المعارف باللغات الهندية فاهتمَّ المرسلون اولاً بانشاء جريدة هندية بلغة بنغالا ولم تكن الحكومة راضية عن جرائد الانكليز ولا عن المجلات فخافت ان تكون الجرائد الهندية مثلها او اشد منها وطأة عليها ولكنها سمحت لهم سنة ١٨١٨ بانشاء مجلة باللغة البنغالية مشترطة ان تكون خالية من الاخبار السياسية ولا سيما ما يتعلق منها بالبلدان الشرقية وان تقتصر على المقالات العلمية واخبار الاكتشافات والاختراعات وقليل من الحوادث المحلية حتى يرغب الاهلون في مطالعتها . وكانت شهرية فظهر اول عدد منها في ابريل سنة ١٨١٨ اي منذ تسعين سنة فقوبلت بالاستحسان التام ولما رأى منشئاها ذلك وهما من المرسلين قويت عزيمتهما وانشأا جريدة اسبوعية اصدرا اول عدد منها في ٢٣ مايو من تلك السنة واسمها سمخار دربان وكان المظنون انها اول جريدة بنغالية ولكن ثبت حديثًا ان جريدة اسمها بنغال غازت انشئت سنة ١٨١٦ باللغة البنغالية وعاشت اقل من سنة

وراق منهج المستعمر لولاة الامور فاذن حاكم الهند في ان ينقلها البريد بربع الاجرة المعتادة . وكانت المراقبة شديدة على الجرائد ولكن المرسلين الدينيين ابعد الناس عن التحامل على الحكام وعن نشر الاراجيف والاخبار التي تشوش الاذهان فاشتركت الحكومة بنسخة من جريدتهم وزعتها على دواوينها وساعدتها على نشر ترجمة منها باللغة الفارسية وكانت الفارسية لغة البلاط في بنغالا

واول جريدة وطنية في بنغالي انشئت سنة ١٨٢٢ واسمها بنغالي مستعار وكانت اسبوعية ثم صارت يومية سنة ١٨٦٠ ولم تكد تنشر حتى جعلت تنتقد اعمال الحكومة وتنشر عنها الاكاذيب وتقلب الحقائق وتحث الناس على العصيان والكره لرجال الحكومة . ونشرت جريدتان وطنيتان قبيل الثورة المشهورة مقالات حرضت فيها الوطنيين من الهنود والمسلمين على قتل كل الاوربيين فامرت الحكومة رجال القضاء ان يحاكموا اصحابهما وطابعيهما وعزمت ان تراقب الجرائد مراقبة دقيقة ولو الى حين وان تلغي ماينشر مقالات تدعو الى الثورة . فوضع قانون المطبوعات سنة ١٨٥٧ وكان في صرامته كالقوانين السابقة التي الغيت سنة ١٨٣٥ وهو يمنع انشاء المطابع بغير رخصة من الحكومة ويمنع ايضاً نشر الكتب والجرائد التي فيها شيء يدعو الى تشويش الاذهان والاخلال بالامن العام او الى احتقار الحكومة او جعل الناس يكرهونها او يعصون اوامرها او الى احتقار سلطتها الشرعية

وشمل هذا القانون الجرائد الانكليزية كما شمل الجرائد الهندية فشكا الانكليز المقيمون في الهند منه وطلبوا ان لا تعامل الجرائد الانكليزية معاملة الجرائد الهندية لكن حاكم الهند رفض طلبهم وقال ان الجرائد كلها على حدٍّ سوى لدى القانون وليس من العدل ان يميز بعضها على بعض

ولما كان لورد لورنس حاكماً على الهند بين سنة ١٨٦٤ و١٨٦٩ رأى ان لا بد للحكومة الهندية من ان تنشئ جريدة تكون لسان حالها وتصلح ما ترتكبهُ صحف الاخبار من الخطإ والخطل فلم يجب طلبهُ . وقد رأى من ذلك الحين ان الرأي العام في بلاد الهند تحوكهُ الجرائد فهي التي تقود الافكار وتصور للناس الامور كما تشاء وينتقل تأثيرها الى بلاد الانكليز فتتحكم بالرأي العام الانكليزي كما تتحكم بالرأي العام الهندي وضرر الجرائد الانكليزية اشد من ضرر الجرائد الهندية لان انتقاداتها في الغالب مطاعن لا اساس لها تنقلها عنها الجرائد الهندية وترددُ صداها كأنها حقائق مقررة . وقد ابت حكومة الهند ان تنشئ جريدة تخصها باخبارها لئلا تغار منها الجرائد الاخرى فتزيد جرأة على الحكومة وتجريحاً لاعمالها غيظاً منها

وتعززت الجرائد الهندية والانكليزيَّة بين سنة ١٨٥٨ و١٨٧٨ وزاد تأثيرها خيرًا وشرًّا ويبلغ عدد الهندية منها ٣٥٤ والانكليزية ١٥٥ والتي تطبع بالانكليزيَّة ولغة هندية ٦٩ ولم ترد الحكومة ان تقيدها بقانون صارم لانها كانت تعلم فائدة انتقادها وان الموظفين يخشون سطوتها اكثر مما يخشون اي شيء آخر ولكنها ارادت ان تتلافى شرها او تمنعها عن الاضرار بالخاص فسنَّت قانونًا قالت فيهِ ان كل من يحاول جعل الناس يكرهون الحكومة بكلام يقولهُ او يكتبهُ يقصد ان يُقرأ او بعلامات او باية طريقة اخرى يجازاهُ النفي من بلاد الهندستان الى مدة او السجن مدة اكثرها ثلاث سنوات او الغرامة وقد تضاف الغرامة الى النفي والى السجن . واخرجت من ذلك انتقاد الحكومة الذي لا يراد بهِ الخروج عن طاعتها المشروعة بل تعزيز سلطتها وسطوتها . وسنَّت قانونًا آخر لعقاب كل من ينشر خبرًا كاذبًا او اشاعة كاذبة وغرضهُ حمل احد من الضباط او الجنود او التجارة على التمرُّد او تخريف الجمهور وحمل احد الناس على ارتكاب امر ضد الحكومة او ضد الامن العام

والظاهر ان تغيير الولاة كان يضعف التدقيق في مراقبة الجرائد فتطرَّفت الجرائد الوطنيَّة في شدَّة لهجتها سنة ١٨٧٨ لما كان لورد لتن حكمدارًا ولم تقصر ضغنها على رجال الحكومة بل تناولت نفس الحكومة الانكليزية في بلاد الهند فدعت الحال الى معاملتها بالشدة وأمر الولاة ان يطلبوا من كل صاحب جريدة ان يتعهد بانهُ لا ينشر في جريدتهِ شيئًا يكرِّه الناس بالحكومة او يلقي النفور بين طوائف الناس ولا ان ينشر شيئًا بقصد النصب على احد واذا نشرت جريدة شيئًا من ذلك انذرتها الحكومة اولاً في جريدتها الرسمية فاذا لم ترتدع جاز لها ان تحجز المطبعة التي تطبع فيها الجريدة وكل ادواتها واذا كان صاحبها قد وضع تأمينًا ضبطتهُ الحكومة . وعلى كل صاحب جريدة إما ان يضع تأمينًا كافيًا واما ان يعرض كل نسخة من جريدتهِ لمراقب المطبوعات قبل نشرها ولا ينشر الاَّ ما يجيز المراقب نشرهُ

والغى لورد ربن هذا القانون سنة ١٨٨٢ وظلت الجرائد الوطنية تطعن على الحكومة والحكومة معرضة عنها الى سنة ١٨٩١ فحاكمت حينئذٍ صاحب جريدة ومحررها ومديرها . ولكن المحلفين لم يجسموا على الحكم عليهم فابى القاضي معاقبتهم واظهروا لم تداستهم على ما فرط منهم وطلبوا من الحكومة ان تعاملهم بالحلم فابطلت محاكمتهم . وسنة ١٨٩٧ حوكم صحافي آخر لانهُ حاول تكريه الناس بالحكومة فحكم عليهِ بالسجن سنة ونصف سنة

وقد سنَّت حكومة الهند هذا العام قانونًا لمعاقبة الذين يحرضون الناس على القتل والثورة والمكايد الجهنميَّة . ويظن الكاتب ان هذا القانون والقانون السابق الذي يعاقب من

يحرض على عصيان الحكومة وكراهتها وتزع هيبتها يكفيان لكبح جماح الضار منها هندية كانت او انكليزية . انتهى

هذا وقد كنا نرى في ما يأتينا من الجرائد الهندية العربيَّة مقالات ونبذًا لا يقصد بها الاَّ تكريه الناس بالحكومة الانكليزية وتحريضهم عليها وآخر ما رأيناهُ فيها من هذا القبيل كلام على قانون المطبوعات الجديد ووصفها لحكم على الذين القوا القنابل " بالحكم المستبد " مع اعترافها قبيل ذلك بانهم "جناة" وانهم " اعترفوا بما جنت ايديهم ظانين انهم ارتكبوا فعلة حسنة في سبيل الحرية " واعترافها ايضًا انهُ اعتني بهم وهم في السجن فزاد وزنهم عما كان عليهِ الاَّ انها نسبت ذلك الى شهامتهم ونشاطهم كأن الشهامة تزيد اللحم في البدن . ولم نكن نرى في تلك الجرائد غير العداء للانكليز في ما تكتبهُ وفي ما تنقلهُ عن الجرائد المصرية وقصول التسبيح والتهليل للظالمين المستبدين من الحكام العثمانيين الذين اتضح امرهم الآن والظاهر ان منهاجها تغير بعد قانون المطبوعات

فان كانت الحكومة الانكليزية في بلاد الهند جارية على غير جادة العدل والانصاف فلا اسهل من انتقاد اعمالها وتنبيهها الى خطاياها بروح الحب والمسالمة . وليس في الدنيا قوم اشد من الانكليز خوفًا من انتقاد الجرائد اذا كان في محلهِ . واذا كانت الامم الهندية قد عقدت النية على اخراج الانكليز من بلادها ورأت في ذلك مصلحتها فالسبيل اليهِ ان تتعلَّم وتتقوى رويدًا رويدًا حتى يرى الانكليز ان البلاد صارت مستغنية عنهم وان لا قبل لهم بالتسلط على اقوام اقوى منهم

ومن الغريب ان كل الحكومات المتمدنة لا تجيز لطبيب ان يطب الابدان ما لم يتعلم علم الطب على اربابهِ ويأخذ شهادة منهم تثبت كفاءتهُ للتطبيب ولا تجيز لمحامٍ ان يحامي عن الناس امام المحاكم ما لم يتعلم العلوم القانونية في مدرسة من مدارس الحقوق وينال شهادة تثبت ذلك ثم يثبت كفاءتهُ بالامتحان اما الصحافة وعليها يتوقف ارشاد الجمهور او تضليلهُ وعيشة الناس بعضهم مع بعض بالحب والمسالمة او قيامهم بعضهم على بعض بالبغض والخاصمة فلا تهتم بعلم الذين يتولون امرها وكفاءتهم . واذا ارادت ان تعمل ما يجب عليها من هذا القبيل فلا اقلَّ من ان تنشئ مدرسة للصحافة ولا تجيز معاطاتها لاَّ للذين يتخرجون من تلك المدرسة او يثبتون كفاءتهم العلميَّة والادبيَّة ولا تجيز نشر جريدة ما لم تأخذ من صاحبها ضمانة مالية كبيرة حتى اذا حاكمتهُ لذنب ارتكبهُ بجريدته يكون عندها الغرامة الكافية والاَّ فقد يكون ضرر الصحافة اكثر من نفعها